

# نهديدات

إنّ الاتجار غير المشروع في المواد النووية يُعدّ تهديداً لا بدّ من إيقافه. وهناك مشروع تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتيسير فهم المشكلة وكذلك المساعدة في التعرف على الحلول الممكنة.

وتعني أنّ قيمة المواد المشعة في نظر الإرهابي قد تكمن في قدرتها على جذب الاهتمام الجماهيري وإحداث فوضى وخسائر اقتصادية كبيرة.

## عرض ومؤشر

إذا استوقفت الجماهير في الشارع وسألتهم ماذا يعني لديهم الاتجار غير المشروع، فإنّ أول ما يتبادر إلى أذهانهم أشياء من بينها الجريمة والقصد ومفاهيم تتعلق بالكمية والتحرك عبر الحدود. وإذا ما استقصيت الأمر بشكل أعمق فربما تجدهم أيضاً يتقبلون فكرة أنّ وقوع الجرم لا ينبغي أن يرتبط بتحريك هذه المواد، بل إنّ الحيازة غير القانونية أو غير المصرح بها تكفي لقيام الجرم. وربما يتقبلون أيضاً أنّ فكرة السرقة أو الحصول غير المشروع على المواد تدخل ضمن العمل الإجرامي وأنه لا يلزم توفر عنصر القصد وأنّ التحرك عبر الحدود الدولية ليس شرطاً ضرورياً.

إنّ تحديد نطاق التعريف هو أمر مهم، حيث إنّ من وجهة نظر المهتمين بتعزيز الأمن النووي أمثالنا، يعتبر الاتجار غير المشروع مؤشراً على مخاطر وتهديدات محتملة. ولكنه أيضاً عرض: عرض لقتل أو هشاشة إجراءات المنع والكشف. وإذا ما كنا بصدد البحث عن حلول شاملة لتهديد الأمن النووي فإننا بحاجة إلى معلومات تساعدنا على تحديد الاحتياجات والأولويات. وتتراوح هذه المعلومات ما بين نقاط الضعف العامة والخاصة والهشاشة في مجالات المحاسبة والرقابة على أعمال الحماية، إلى المعلومات الخاصة بمسارات التهريب وسلوكيات الذين يمارسون الاتجار غير المشروع.

وينعكس ذلك النهج في نطاق المعلومات التي جمعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قاعدة البيانات الخاصة بالاتجار

لقد وصف كوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة السابق الإرهاب النووي بأنه "واحد من أكثر التهديدات الملحة في عصرنا". حقاً هناك شبه إجماع عالمي - انعكس في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة - على أنّ هناك تهديداً حقيقياً يتعلق بسعي مجموعات إرهابية للحصول على مواد نووية ومواد مشعة واستخدامها لأغراض مؤتمة.

وبينما يُعدّ هذا التهديد حقيقة واقعة، فإنّ الآثار المحتملة من جرّاء عمل إرهابي ينطوي على مادة نووية سوف تكون مروعة بكل المقاييس. وعلى سبيل المثال، فإنّ عواقب استخدام جهاز متفجر نووي مرتجل في منطقة آهلة بالسكان سوف يكون حقاً كارثياً في تأثيره المباشر وينطوي على عواقب بعيدة المدى ويصعب التنبؤ بها في المستقبل. ولهذا السبب وحده فإنّ اتخاذ إجراءات لمنع مثل تلك الأحداث ينبغي أن يكون أهم أولوياتنا. إننا لا نقبل مجرد احتمال وقوع مثل تلك الحوادث. ولذا يتحتم علينا تحقيق أعلى المعايير في إجراءات المنع.

لكن الإرهاب النووي له جوانب أخرى، فهو ليس مدمراً كمثّل الأجهزة المتفجرة النووية، بل له أيضاً عواقب بعيدة المدى ويصعب التنبؤ بها. إنّ تخريب منشأة نووية أو وسيلة لنقل المواد النووية يمكن أن تنتج عنه - في ظروف معينة - مخاطر إشعاعية واسعة الانتشار، كما أنّ استخدام مواد مشعة في أجهزة لتشخيص هذه المواد (مثل "القنابل الفذرة") بالإضافة إلى التطبيقات المؤتمة الأخرى ربما ينتج عنها فوضى عارمة وخسائر اقتصادية وفزع. وفي تلك الحالات يمكن أن تكون التكلفة الاقتصادية والمالية المترتبة عليها باهظة وتُقدّر هذه التكاليف في نماذج السيناريوهات المحتملة بعدة مليارات من اليوروهات.

إنّ المكانة المتفردة التي يحتلها الإشعاع في نفسية الجماهير هي المكانة التي لا تضاهيها سوى الأسلحة البيولوجية وربما الكيميائية،

في الفترة من عام 2002 إلى عام 2006 ارتفع عدد البلاغات عن الحوادث بنسبة 385%، ولكن يجب التأكيد على أنه بالرغم من أنّ ذلك يُعدّ دليلاً على وجود مشكلة خطيرة، إلا أنّه ليس بالضرورة أنّ هذه المشكلة تتفاقم بسرعة كبيرة.



# ومخاطر الاتجار

الحظ أن الأحداث ذات الصلة باليورانيوم الشديد الإثراء أو البلوتونيوم نادرة نسبياً. وفي هذا الصدد فقد تم الإبلاغ عن 18 حادثة فقط منذ بدء جمع المعلومات بقاعدة البيانات. ولكن ذلك ليس كافياً لتحقيق الرضا الذاتي. وإذا ما أدركنا العواقب التي تترتب على الأجهزة المتفجرة النووية، فإن أي حادثة تنطوي على مواد تستخدم في هذه الأجهزة تمثل قلقاً خطيراً.

إن بعض الحالات التي أبلغ عنها في أوائل التسعينات من القرن الماضي كانت تنطوي على كميات في حدود الكيلو غرامات من هذه المواد، ولكن لم يتم تسجيل مثل تلك الكميات منذ ذلك الوقت. إن معظم الحالات التي حدثت في السنوات الأخيرة كانت تنطوي عادةً على كميات في حدود الغرامات. ولكن الجانب المثير للقلق في هذا الصدد هو أن بعض الحوادث ارتبطت أو يبدو أنها مرتبطة ببعضها ومثال ذلك اليورانيوم الشديد الإثراء الذي تم ضبطه في فرنسا وبلغاريا. وذلك يبعث على احتمال أن المواد التي طرحت للبيع و/أو الاستعادة، كانت عبارة عن عينات أخذت من كميات أكبر ولم تتم استعادتها بعد. وبخلاف ذلك فإن هناك قلقاً مماثلاً من أن تكون تلك

غير المشروع (ITDB)، وهي مصدر قيم بالمعلومات الموثوقة حول الاتجار النووي والأنشطة الأخرى غير المصرح بها، وقد تم تأسيسها في بادئ الأمر في منتصف التسعينات من القرن الماضي (أنظر الحاشية المؤطرة بعنوان "معلومات حول الاتجار"). وتحتوي قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع على معلومات تتعلق بـ1340 حادثة أبلغت عنها الدول منذ عام 1993. وهناك حوادث أخرى عديدة تم الإبلاغ عنها بواسطة معلومات منشورة ولكن في انتظار التأكيد أو الإنكار من قبل الدولة المعنية.

يقاوت عدد الحوادث التي يتم الإبلاغ عنها في قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع كل عام. وقد أظهرت المؤشرات حتى وقت قريب أن هناك زيادة ملموسة. ولكن ذلك لا يُعد بالضرورة مؤشراً على تفاقم المشكلة، حيث إن هناك عوامل أخرى مؤثرة. وبعض هذه العوامل تتعلق بالنواحي الإدارية، لكن هناك أسباباً أخرى وتشمل وجود رقابة أفضل، وإجراءات المخزون، بالإضافة إلى تحسين القدرات الوطنية المتعلقة بالكشف والحظر. ولذا فإن زيادة عدد البلاغات عن الحوادث يعتبر مؤشراً على نجاح جهود تعزيز الأمن بشكل جزئي على الأقل. ويجب أن نلاحظ أيضاً أن عدد الدول التي تقوم بإبلاغ قاعدة البيانات قد تزايد بشكل كبير، فقد ازداد عددها من 72 دولة عام 2002 إلى 99 دولة مع نهاية عام 2007.

## معلومات حول الاتجار

**الآن** وبعد مرور خمسة عشر عاماً من تشغيل قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع ومع قرب وصول عدد الدول المشاركة إلى المائة، لم تعد هذه مجرد قاعدة بيانات. بل إن الوصف الأفضل الذي يمكن أن نطلقه عليها أنها نظام معلومات يتضمن نشر المعلومات وتحليلها بشكل منهجي وكذلك عند الطلب. وينتج عن تلك التحليلات بعض الرؤى المهمة حول التهديد النووي.

وكان مقصوداً أن يكون نطاق عمل قاعدة البيانات متسعاً، ليتجاوز التعريف الضيق لنص قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع، كما هو موجود في مجالات مثل المخدرات والأسلحة الصغيرة. إن قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التي طُورت بالتشاور الوثيق مع الدول المشاركة والتي كانت قد تأسست منذ سنوات كثيرة بطريقة لا تختلف كثيراً عما هي عليه الآن تغطي كل أنواع المواد المشعة وكل الكميات وكل الأنشطة غير المصرح بها بما في ذلك السرقات والفقء والمواد المحظورة والاستعادة والبيع ومحاولات البيع والتحركات والتخلص غير المصرح به.

ومن خلال إدراج كافة صور الأنشطة غير المصرح بها في قاعدة البيانات يتعاضد احتمال تحقيق مساهمة حقيقية لفهم المشكلة وتحديد الحلول الممكنة لها.

إن الأرقام المطلقة لها جاذبيتها، وخاصة لدى كتاب عناوين الأخبار، لكن لكل حادث يتم التبليغ عنه إلى قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع أهمية جوهرية من الناحية الأمنية، وتتصل هذه الأهمية بظروف ونوعية المادة المبلغ عنها. وقد وصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المراحل الأخيرة من تطوير منهجية لتحديد قيمة "الأهمية الأمنية" في كل حادثة يتم الإبلاغ عنها وهي الآن في آخر مراحل الإعداد. وسوف تستخدم تلك المنهجية لأغراض التحليل الداخلي أولاً، ثم إذا رأت الدول الأعضاء بالوكالة الدولية للطاقة الذرية أو جهات أخرى مثل وسائل الإعلام أنها مفيدة فسوف يتم التوسع في استخدامها.

## المواد النووية من رتبة السلاح إلى ما هو ليس خطيراً جداً

يمكن تعريف التهديد المتمثل في الجهاز المتفجر النووي المرتجل بأنه ذلك النوع من الحوادث التي تنطوي على مواد يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة. وإذا نظرنا إلى الإحصاءات نجد أنه من حسن



الحوادث المترابطة دليلاً على وجود نقاط ضعف في أمن المنشأة الأصلية مما أدى إلى بعض السرقات وربما يستغل ذلك مرة أخرى.

شحنة من الخردة المعدنية - يشمل مواد لم يتم الإبلاغ عن فقدانها أو سرقتها من قبل. ويفرض أن الدول مواظبة على إبلاغ قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع عن حالات السرقة والفقْد فإن النتيجة المنطقية تشير إلى عدم كفاية آليات الرقابة الوطنية حيث لا يتم اكتشاف كل حالات السرقات أو الفقْد لهذه المواد.

وتتطوي معظم الحالات الخاصة باليورانيوم التي أبلغت إلى قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع على اليورانيوم الضعيف الإثراء أو المادة المصدرية. وليس لهذه المواد في حد ذاتها استخدام مباشر يذكر، وتتطلب عمليات معالجة تتجاوز قدرات الجماعات الإرهابية لكي تصبح صالحة للاستخدام، ولكن هذه المواد تمثل أضراراً للقصور وسهولة الاختراق فيما يتعلق بإجراءات الرقابة والحماية في المنشأة الأصلية - إذ قد تتعامل مثل هذه المنشآت في بعض الحالات مع اليورانيوم الشديد الإثراء واليورانيوم الضعيف الإثراء - كما قد يكون هناك قصور في إجراءات الكشف والحظر في مسارات حركة هذه المواد. ويُعد ذلك مؤشراً على وجود سوق غير مشروعة بشكل ضمني أو حقيقي.

يوضح تحليل الأدلة أن المواد التي تم الإبلاغ عن فقدانها أو سرقتها لم يتم استعادتها في معظم الحالات. وإذا أضفنا كذلك الأدلة على أن بعض السرقات وحالات الفقْد تحدث دون أن يتم كشفها، فإن ذلك يشير إلى أن هناك "تجمعاً" من المواد المشعة خارج نطاق الترخيص الرقابي ويحتمل أن تكون متاحة للاستخدام المؤتم.

وهناك أخبار سارة حول انخفاض عدد الحوادث التي تتطوي على اليورانيوم الضعيف الإثراء والتي تم إبلاغها إلى قاعدة بيانات الوكالة منذ عام 1994. ويبدو ذلك مؤشراً على نجاح إجراءات تعزيز الأمن ولاسيما فيما يتصل بمنشآت تصنيع الوقود وتخزينه.

لكن ليست كل المواد في هذا "التجمع" تصلح للاستخدامات المؤتم، فبعض هذه المواد مثل الإيريديوم-192 تتميز بعمر نصف قصير نسبياً، ويمكن استبعادها من الحساب عندما تضعف بدرجة كافية. لكن بعض الحوادث تتطوي على مواد خطيرة (مثل الفئات 1 و 2 و 3 من المصادر المشعة)، إلا أن هناك مزيداً من الحوادث تتطوي على مواد لا تصنف كمواد خطيرة ولكنها مع ذلك يمكن أن تستخدم في نشر الاضطراب وإحداث خسائر اقتصادية ونفسية. ومن سوء الحظ فإن أعداد وأنواع وفئات المواد في هذا "التجمع" التي لم يتم اكتشاف سرقتها أو فقدها غير معروفة على وجه التحديد.

وقد شملت المصادر المشعة ذات الصلة بالحوادث كافة فئات المواد التي تتراوح ما بين أشد المواد خطورة إلى تلك المعدومة الخطورة، وذلك طبقاً لمقياس التصنيف الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن أن يمتد نطاق المواد الصالحة للاستخدامات المؤتم إذا تجاوزت الآثار المرجوة منها الجوانب القطعية لتشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والاعتبارات الأخرى غير المتصلة بالقدرة التدميرية أو القدرة على إحداث تلوث.

وعندما تتم استعادة المواد النووية والمواد الإشعاعية الأخرى فإن من المحتمل بشكل كبير استخلاص دروس عامة حول أنظمة الرقابة والتحكم وإجراءات الحماية. لكن نطاق تحديد قابلية اختراق مواطن محددة في المنبع - المنشأة التي سُرق أو فقِد منها في الأصل - يعتمد على قدرتنا على تحديد نقطة الأصل. إن استخدام التقنيات النووية في مجال القضاء يوفر إمكانية لتحديد أصول المواد النووية المحظورة، وبالتالي يمكن معالجة مواطن الضعف، ولكن إذا كانت أنظمة الرقابة والتحكم ضعيفة فإن تحديد نقطة الأصل في المصادر المشعة سوف تصبح أكثر صعوبة.

ومن بين 1340 حادثة أبلغتها الدول إلى قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع انطوت 879 حادثة على استخدام مصادر مشعة، وبالرغم من ذلك فإن النظائر المشعة المتضمنة أو مستواها الإشعاعي غير معروف دائماً. ويتطوي ثلث تلك الحوادث التي تم الحصول على معلومات بشأنها على مصادر السيزيوم-137. وعادة ما تكون مستويات الإشعاع فيها غير مرتفعة جداً (تتراوح ما بين مئات الميغابكريل إلى عشرات الغيغابكريل)، ويندرج معظمها وليس جميعها تحت الفئتين 4 و 5 من مقياس تصنيف الوكالة. ومع ذلك فإن مصادر السيزيوم-137 يمكن استخدامها في الأغراض المؤتم سواء بشكل فردي أو مع إضافات خارجية، ومعظم الحوادث المتبقية تتطوي على مصادر تدرج تحت الفئتين 4 و 5 ولكنها تحتوي على بعض المواد الأكثر خطورة، أهمها الإيريديوم-192، والاسترانسيوم-90، والكوبالت-60، والأمريسيوم-241.

#### الدوافع، المقاصد والتهديدات

إن دوافع ومقاصد المتورطين في تلك الحوادث ليست معروفة دائماً. وي طرح ذلك مشكلات حول تقرير ما إذا كانت هناك نوايا وجوانب إجرامية ومؤتم أم لا. إن حوالي 42% من الحوادث التي يتم الإبلاغ عنها في قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع تقدم دليلاً مباشراً على أن معظمها ينطوي على جوانب إجرامية منها السرقة. وفي الحقيقة فإن كثيراً من الحوادث الأخرى ربما تتطوي على جوانب إجرامية مثل فقْد المواد، أو نقل المواد بشكل غير مصرح به أو استعادة المواد المهملة، إلا أنه لا تتوفر لدينا المعلومات الكافية لمعرفة ذلك.

#### السرقات والفقْد والاستعادة

يُعد الإبلاغ عن سرقة أو فقْدان مواد مشعة دليلاً على ضعف وهشاشة إجراءات الرقابة والتأمين لهذه المواد. كما يوضح التحليل أن الكشف عن المواد النووية والمواد الإشعاعية الأخرى أو استعادتها - سواء وُجدت تلك المواد في حيازة غير مصرح بها أو تمت مصادرتها أثناء الاتجار أو تمت استعادتها على الطريق أو وُجدت في

## كيف يمكن مواجهة تهديد الإرهاب النووي

**أصدرت** الوكالة الدولية للطاقة الذرية دليلاً مرجعياً يتناول بالتفصيل كيفية المنع والكشف والتصدي لحوادث الإرهاب النووي. إنَّ الدليل الذي يحمل عنوان **مكافحة الاتجار غير المشروع للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى** يساعد على فهم عدة قضايا تتعلق بالأعمال الإجرامية التي تنطوي على مواد نووية أو مشعة. إنَّ الدليل الذي يتجاوز حجمه 150 صفحة يستهدف قطاعاً عريضاً من الجمهور يشمل الهيئات المعنية بتطبيق القانون، والمشرعين، والجمارك، والعاملين في قطاع البترول، ومسؤولي الاستخبارات، وفرق التصدي للطوارئ ومستخدمي التكنولوجيا النووية.

يتكون الدليل من أربعة أجزاء تتضمن ما يلي:-

- ← مناقشة طبيعة التهديد الذي تفرضه الأعمال غير المشروعة لاستغلال المواد النووية والمشعة بالتوازي مع تحديد أطر العمل السياسية والقانونية السائدة في الوقت الحالي لعرقلة مثل هذه الأعمال؛
- ← واستعراض الخطوات التي أُخذت على المستوى الدولي لاتخاذ إجراءات مضادة للتهديد؛
- ← وتمهيد حول المواد المشعة يشمل المخاطر الصحية العامة المرتبطة بالتعرض للإشعاع، والمعلومات المتصلة بالتطبيقات الحالية وقضايا النقل التي تنطوي على مواد مشعة؛
- ← ونص إرشادي للدول حول كيفية قيام الدول بمنع وكشف ومواجهة التهديد المحتمل.

بدأت الدول والمنظمات تعمل على تزامن قدراتها للمشاركة في المعلومات على نطاق واسع وذلك للتصدي لتهديد هجمات الإرهاب الإشعاعي المحتملة. ويهدف هذا الدليل إلى زيادة تلك الجهود من خلال توفير مواد أساسية لتوجيه إجراءات التعاون في الجوانب السياسية والتدريبية ونشر الوعي.

يُعد الدليل الذي تم تطويره بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) ومنظمة الجمارك العالمية (WCO) أول دليل مرجعي يقدم إرشادات شاملة حول مواجهة تهديد الهجمات الإرهابية النووية المحتملة.

يمكنكم الاطلاع على الدليل على الموقع :

[www.pub.iaea.org/MTCD/publications/PDF/pub.1309\\_web.pdf](http://www.pub.iaea.org/MTCD/publications/PDF/pub.1309_web.pdf)

ومع ذلك فإنَّ الجوانب الإجرامية لا تعني بالضرورة أن تكون النوايا مؤثمة. فهناك دوافع أخرى شائعة أهمها الربح. فكثير من الحوادث التي أُبلغت إلى قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع كان المتورطون فيها من التجار الذين يبحثون عن الربح المادي فقط من وراء بيع هذه المواد - ولا يهم لمن يبيعونها - ربما لوسطاء آخرين. ولكن ذلك يعني فقط أنَّ التهديد المحتمل قد نزل إلى مستوى المعاملات بين البائعين والمشتريين. وذلك لا يعني اختفاء التهديد. وقد يتحول الربح في آخر الأمر إلى دافع للاستخدام المؤتمم. ومع الأسف فإنَّ المشتري التالي أو المستخدم النهائي - في معظم الحالات - غير معروف أو غير محدد.

لقد انطوت بعض الحوادث التي أُبلغت إلى قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع على شبهة أو وجود نوايا مؤثمة. فعلى سبيل المثال أشارت التقارير في ألمانيا عام 2004 إلى أنَّ عضواً أُشبه في انتمائه إلى منظمة إرهابية أبدى اهتماماً بالحصول على مواد نووية. وفي بلجيكا عام 2005 تم إرسال كميات قليلة من مسحوق رابع فلوريد اليورانيوم ( $UF_4$ ) بالبريد إلى عدد من المسؤولين الحكوميين والدوليين في بروكسل. وقد حدث مؤخراً أن سُرقت مصدر طبي أثناء نقله، وكان المقصد واضحاً وهو استخدامه في أجهزة لنشر الإشعاعات (RDD)، وهناك حوادث وقعت في الماضي في موسكو وأرجون تم الإبلاغ عنها من مصادر منشورة وكانت تنطوي على مصادر مشعة إلا أنَّ قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع لم يبلغها تأكيد بذلك. وتوفر هذه الحوادث معلومات مكملة للك هائل من المعلومات الجوهرية التي يبدو أنَّها تقع في دائرة اهتمام جماعات الإرهاب النووي.

وهناك أيضاً بعض الأدلة على تورط مجموعات منظمة في الاتجار غير المشروع والأنشطة غير المصرح بها الأخرى، وأبسطها وأكثرها شيوعاً التآمر المخطط للقيام بعمل إجرامي فردي. وهناك شكل ثان تم التعرف عليه وهي منظمات تضم معتادي الإجرام. وقد يتردد المرء في وصفهم بالمختصين، لكن هناك مؤشرات بأنهم قاموا بالاتجار أو محاولة الاتجار في هذه المواد أكثر من مرة. وأخيراً فإنَّ هناك مجموعات عديدة في مجال الجريمة المنظمة ومتورطة في أنشطة إجرامية متعددة الجوانب. ويوجد دليل ضعيف على تورط هذه المجموعات في الاتجار النووي والأنشطة الأخرى غير المصرح بها، وهناك فقط بعض الشكوك حول إمكانية تورط المافيا في حادث الاتجار في اليورانيوم الضعيف الإثراء، وطبقاً للمعلومات المنشورة فهي كذلك متورطة في التخلص غير القانوني من النفايات المشعة.

إنَّ معظم الحالات التي يتم الإبلاغ عنها بشأن مصادرة المواد أو حظر أنشطة الاتجار يكون المتورطون فيها من التجار الهواة السذج من الناحية الفنية، وتلك الطبائع التي يتسم بها هؤلاء التجار تُمكن أجهزة الأمن الوطنية من التعرف على مثل هذه المجموعات ومكافحة أنشطتها نظراً لافتقارها إلى الخبرة والكفاءة وكذلك لحاجتهم إلى الإعلان عن بضاعتهم للحصول على مشتري. لذا يجب أن نوجه اهتمامنا إلى المجموعات الأكثر خبرة واحترافاً في

## أولوية عالمية

المجال الإجرامي مثل جماعات الجريمة المنظمة أو الجماعات الإرهابية والتي سيكون التعامل معها أكثر صعوبة.

### السوق

توضح الحوادث التي تم الإبلاغ عنها إلى قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع أن هناك تصوراً دائماً لدى التجار بوجود سوق سوداء للمواد النووية والمشعة الأخرى. وبالرغم من أن كثيراً من التجار لا يفهمون سوى القليل عن المواد التي يحاولون بيعها، فإن البعض الآخر لا يجهل تماماً المعرفة الفنية بها. فهم يحاولون بيع مواد عادية على أنها مواد أكثر خطورة، لكنهم في الوقت نفسه ربما يحاولون جاهدين الحصول على مواد نووية حقيقية أو مواد مشعة أخرى لعرضها للبيع.

وبعيداً عن الاحتيال، فإن القناعة بأن هناك سوقاً يشجع على سرقة المواد النووية والمشعة الأخرى من الحائزين المصرح لهم، وما يثير القلق البالغ كذلك هو زيادة إمكانية سرقة هذه المواد التي تثير قلقاً أمنياً كبيراً لتباعد في السوق السوداء والتي ستقع في النهاية في حوزة الجماعات الإرهابية. إن ما يبعث على الارتياح بعض الشيء هو أن التجار يدركون فقط وجود السوق السوداء، ولكن هناك دليل ضعيف على تكالب المشتريين على هذا السوق وقد تصبح هذه الأسواق المتخيلة مصادر حقيقية للإمداد.

### معالجة الأسباب

إن مؤشرات الاتجار غير المشروع والأنشطة الأخرى التي تتضمن حيازة غير مشروعة ما هي إلا أعراض، فهي أعراض للمقاصد المؤتمنة والسوق المتخيلة والبحث عن الربح. ولكنها كذلك أعراض لهشاشة الأجهزة التشريعية والرقابية والمحاسبية، كما تُعد اختراقاً لنظم الحماية المادية وأنظمة الأمن الوقائي الأخرى. وهي أيضاً مؤشرات على اختراق أجهزة الكشف والحظر.

ولكي تتسنى معالجة مشكلة الاتجار غير المشروع وبالتالي الإقلال أو التخلص من التهديد الناتج عنها، يجب علينا معالجة الأسباب. وكما هو الحال في الطب فإن الوقاية خير من العلاج بل ويمكن أن تكون الوقاية أقل تكلفة. ومن حيث الأمن النووي فإن ذلك يعني تبني نهج شامل لمواجهة هذا التهديد، نهج يتخطى مجرد منع الحصول على المواد الصالحة للاستخدام في الأغراض المؤتمنة، والتي يمكن من خلالها الكشف عن الفقد والسرقة في الوقت المناسب، وتوفير الكشف الفعال وإجراءات الحظر لمنع تحرك هذه المواد.



ريتشارد هوسكنز رئيس قسم إدارة المعلومات والتنسيق بالوكالة - مكتب الأمن النووي

البريد الإلكتروني : R.Hoskins@iaea.org

يستند هذا المقال إلى كلمة ألقاها في المؤتمر الدولي الذي نظّمته الوكالة حول الاتجار النووي غير المشروع : الخبرة المتراكمة والطريق للأمام والذي عُقد في المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

**يظل** الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والتهديد المحتمل الذي يفرضه قضية تثير القلق الدولي، وهذا ما وافقت عليه وفود 60 دولة في مؤتمر دولي نظّمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أدنبره - سكوتلاندا. كما أقر المشاركون في مؤتمر الاتجار النووي غير المشروع: الخبرة المتراكمة والطريق للأمام أنه يجب المضي في اتخاذ خطوات لتأسيس أنظمة إدارية وفنية فعّالة لمنع التحرك غير المراقب وغير المصرح به للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

أوضحت نتائج المؤتمر أن وقف التحرك غير المشروع للمواد والمعدات والتكنولوجيات النووية - التي يمكن أن يستخدمها الإرهابيون - يظل أولوية عالمية. وقد وافق الحاضرون في المؤتمر على أن إقامة نظام للكشف عن الاتجار غير المشروع ومنعه يُعد أمراً أساسياً. حيث قال رئيس المؤتمر السيد بيتير جينكينس "نظراً لأن نجاح أي عمل مؤتمن ينطوي على مواد نووية أو مواد مشعة أخرى من شأنه التسبب في عواقب بعيدة المدى على المستوى البشري والسياسي والاقتصادي، فإن المعرفة القاصرة بالمحاولات المباشرة للحصول على مثل تلك المواد تُعد مصدراً للقلق".

كما أكدت نتائج المؤتمر على ضرورة التعاون الدولي من أجل فهم أفضل لملايسات أحداث الاتجار وأنماطه واتجاهاته، بينما هناك حاجة إلى الجهود المستمرة لتقوية نظم جمع المعلومات في نظم مثل قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع.

وبالرغم من استفادة دول كثيرة من التحسينات الكبيرة - حيث تم تزويدها بمعدات أفضل لمواجهة الاتجار غير المشروع ودعمها من خلال الاتفاقات القانونية الدولية الجديدة وتحسين أدوات الكشف والتقنيات التي تسمح بتتبع المواد عند المنبع - لا تزال هناك تفاوتات ملموسة بين قدرات بعض الدول.

وتشمل توصيات المؤتمر ما يلي:

- ← الاستمرار في تطوير تكنولوجيات حديثة خاصة بالمواد الانشطارية التي يصعب كشفها؛
- ← وتبادل التكنولوجيات الحديثة مع الدول التي تفتقر إليها؛
- ← والنظر بعين الاعتبار إلى الحدود غير المراقبة والتي تحتاج إلى تقوية قدرات الكشف؛
- ← وصياغة استراتيجيات اتصال فعّالة لإعلام الجماهير؛
- ← واعتزام الوكالة عقد مؤتمر آخر حول الاتجار غير المشروع عام 2010 لتقويم التقدم الذي يتم إحرازه.

حضر مؤتمر الاتجار النووي غير المشروع: الخبرة المتراكمة والطريق للأمام الذي عُقد في الفترة من 19 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 حوالي 300 وفد من 60 دولة و 11 منظمة دولية. وقد دعا المؤتمر الذي استمر لأربعة أيام واستضافته حكومة بريطانيا العظمى إلى حشد الجهود العالمية لمكافحة الاتجار النووي غير المشروع ودراسة الخطوات المستقبلية في هذا المجال.